Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 3 (2025) • P: 61 - 48
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Sustainable development discourse on the environmental crisis in an unequal world

A Socio-critical reading

Dr. Aida Elhadi Ben Kraiem

Faculty of Arts and Humanities | University of Sfax | Tunisia

Received: 18/01/2025

Revised: 05/02/2025

Accepted: 19/02/2025

Published: 30/03/2025

* Corresponding author: benkraiemaida@gmail.com

Citation: Ben Kraiem, A. E. (2025). Sustainable development discourse on the environmental crisis in an unequal world: A Socio-critical reading. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(3), 48 – 61. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K210125

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This paper presents some keys that will facilitate the reader, both informed and uninformed, to build a comprehensive vision of the most significant aspects of the sustainable development discourse. Our goal is to contribute to the debate on the relationship between sustainable development and the environmental crisis in a changing world whose social and economic ties and systems are characterized by expansion, overlap and intertwining. To clarify the nature of this relationship, we have begun with an introduction in which we have placed that relationship in its global context; to highlight the horizontal expansion of the capitalist mode of production, i.e. the extent to which human intervention in nature has reached and the effects of that intervention on all aspects of social, economic and political life; and also in its cultural and social context, where environmental awareness has increased since the early seventies and the pace of demands to put an end to globalization and the escalating environmental problems it produces has increased. Then, relying on critical sociology and discourse analysis, we present and discuss what the United Nations, as an international organization that brings together a group of countries within a single political framework, proposes in terms of policies and orientations related to economic growth and the environmental crisis. The paper revealed that the assumptions of the sustainable development discourse, which is advocated by the United Nations and its subsidiary bodies in the field of development, and the policy packages they propose, ignore the depth of the gap between the North and the South of the planet. As a result, it seems that the countries of the South must reconsider the existing models presented by international organizations concerned with sustainable development and introduce modifications that are compatible with their social, political and cultural contexts.

Keywords: sustainable development, globalization, capitalist mode of production, environmental crisis, United Nations.

خطاب التنمية المستدامة حول الأزمة البيئية في عالم غير متكافئ

قراءة سوسيو – نقدية

الدكتورة / عائدة الهادي بنكريم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية | جامعة صفاقس | تونس

المستخلص: تقدّم هذه الورقة عرضا لبعض المفاتيح التي ستُسهّل على القارئ، المُطّلع وغير المُطّلع على السواء، بناء تصوّرٍ شامل عن الجوانب الأكثر دلالة لخطاب التنمية المستدامة.

غايتنا المساهمة في الجدل حول العلاقة بين التنمية المستدامة والأزمة البيئية في عالم مُتغيّر، تميّزت روابطه ونظمه الاجتماعية، والاقتصادية بالاتساع والتداخل والتشابك. ولإيضاح طبيعة هذه العلاقة مهّدنا بمقدمة وضعنا فيها تلك العلاقة في سياقها العولمي، لإبراز التمدّد الأفقي لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي المدى الذي وصل إليه التدخّل البشري في الطبيعة وآثار ذاك التدخّل على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وأيضا في سياقها الثقافي والاجتماعي حيث تزايد منذ مطلع السبعينيات الوعي البيئي وارتفعت وتيرة المطالبة بوضع حدّ للعولمة وما تُنتجه من مشكلات بيئية متصاعدة.

ثمّ قمنا، مُتوكّلين على السوسيولوجيا النقدية وتحليل الخطاب، بعرض ومناقشة ما تقترحه الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية تجمع منظومة من الدول في إطار سياسي واحد، من سياسات وتوجّهات متصلة بالنمو الاقتصادي والأزمة البيئية.

كشفت الورقة تغافل مُسلّمات خطاب التنمية المستدامة، الذي تتوسّله منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية في مجال التنمية، وحزم السياسات التي تقترحها، عُمق الفجوة بين شمال الكوكب وجنوبه.

وبالنتيجة يبدو أنّ على بلدان الجنوب إعادة النظر في النماذج القائمة التي تُقدّمها المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية المستدامة وإدخال التعديلات وبناء نماذج تنوية تتواءم مع سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العولمة، نمط الإنتاج الرأسمالي، الأزمة البيئية، منظمة الأمم المتحدة.

تمهيد

تستند التنمية، باعتبارها عملية تهدف إلى تحسين حياة البشر، إلى رؤية للعالم ترتكز على مجموعة مبادئ وقيم تمثّل الإطار المرجعي لتحديد مجموعة أهداف لا تنفكّ منذ أوّل أمرها تؤسس وتُعيد تأسيس ذاتها. إذ ما فتئ مفهوم التنمية يعود محمّلا في كلّ مرّة بدلالات وأسئلة وأبعاد متعدّدة ومختلفة، تُعلن نهاية مرحلة وانهيار رؤية تقليدية للعالم، وافتتاح مرحلة جديدة برؤية تفرضها تحدّيات تلك المرحلة. وكان علينا في كلّ مرّة أن نشدّ العزم لتحليل وتفسير تلك الرؤية للكشف عن منطقةٍ مُتمنّعة، حيث يثوي المعنى الموجب للتنمية، وأن نعمل على إعادة بناء المفهوم في ضوء المستجدّات والنوازل وما طرأ من تغيرات، حتى لا تظلّ التنمية مفهوما جامداً خارج الإمكان السياقي الذي تفتحه الإنسانية لنفسها.

شغلت فكرة التنمية منذ ستينيات القرن الماضي اهتمام الاقتصاديين والسياسيين. فقد تزامنت نشأتها مع التطوّر الذي عرفته ظاهرة العولمة، التي ترتبط عادة بالأنساق الضخمة، مثل نظم أسواق المال والإنتاج والتجارة العالمية، وبتطور وسائل الاتصال. ويستخدم علماء الاجتماع مصطلح العولمة للإشارة إلى تلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة المتداخلة (غدنز، 2005، ص 116). فقد لعبت العولمة دورا مؤثّرا في تغيّر هيئة العالم وصورته لدى الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع. وعندما ننظر من زاوية عولمية، فإننّا نغدو أكثر إدراكا لحلقات الوصل بين البشر في شمال الكوكب وجنوبه. لقد تنامى الوعي بأنّنا نعيش في "عالم واحد" يتزايد فيه الاعتماد المتداخل والمتبادل بين الأفراد والجماعات والأمم.

وعلى الرغم من شيوع التعامل مع العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية - قد يجد هذا النوع من التفكير تفسيره في الدور الذي تلعبه الشركات العابرة للقوميات التي تمتدّ أنشطتها لتتجاوز حدود البلدان والدول والقارات ممّا يترك أثره في أنماط الإنتاج والاستهلاك في العالم - إلا أنّ القوى الاقتصادية بدَتْ غير قادرة بمفردها على توجيه هذه العملية. فقد تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لتوسيع نطاق العولمة وإعطاء مساراتها ديناميكيات جديدة.

لا شك أنّ عملية العولمة قد اندفعت إلى الأمام بفعل النمو الاقتصادي العالمي المتواصل والسريع، غير أنّ هذا النموّ تميّز بغياب التوازن، وإهدار الموارد الطبيعية، والافراط في استغلال الطاقات غير المتجدّدة من طرف الصناعات الحديثة المتوسّعة في جميع أنحاء العالم، وتزايد الطلب على مصادر الطاقة والمواد الأولية الخام التي تُستخرج من الموارد الطبيعية الأصلية، ممّا أدّى إلى التدهور السريع في نوعية ومستوى المنظومة الأيكولوجية والتوزّع غير المتكافئ للمخاطر البيئية بين البلدان وبين الأجيال. وعلى الرغم من أنّ البلدان الصناعية والنامية والأقل نموّا تعاني أزمات بيئية على حدّ سواء، فإنّ بلدان الجنوب والشرائح الاجتماعية المهمّشة في تلك البلدان تعاني مخاطر جسيمة مزمنة في هذا المجال، مثل التلوث، وتردّي المرافق السكنية، وتدهور أنظمة الصرف الصحّي، وعدم توفّر الماء الصالح للشراب.

ويهمّنا - لأغراض هذه الورقة - ملاحظة أنّ تطوّر آليات الحكم الإقليمية والدولية ساهمت في توسّع العولمة ومخاطرها. وتمثّل الأمم المتحدة أبرز الأمثلة على الآليات الدولية التي تجمع منظومة من الدول في إطار سياسي واحد. تقوم الأمم المتحدة بهذا الدور بوصفها منتدى للدول الوطنية. وعلى الرغم من محافظة الدول الأعضاء على سيادتها الوطنية فهي تستهدي في رسم سياساتها العامة بسلسلة من التوجيهات والتعليمات التي تصدر عن هذه المنظمة ومؤسساتها الفرعية، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي المقابل تجني تلك الدول منافع تنموية وفوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية من جراء مشاركتها في هذا المنتظم الدولي والتزامها بتطبيق السياسات والتوجيهات المُقترحة. ونتيجة التطبيق المتعاقب للسياسات التنموية التي أوصى بها المنتظم الدولي والتي تركزت على منح مساعدات تحفيزية للبلدان "النامية" والفقيرة وخاصة المستعمرات القديمة، لإجراء حزمة إصلاحات هيكلية عميقة في التركيبة الإنتاجية لهذه الدول تتواءم مع متطلّبات السوق التنافسية. غير أنّ هذه الإصلاحات لم تأت بطريقة تلقائية، بل تَطَلَّبَ التدخّل النشيط للدولة من خلال التخطيط لتنزيل سياسات التنمية. وعلى هذا الأساس ركّزت حُزم السياسات التنموية في ذلك الوقت في جلّ البلدان الوطنية ما بعد الاستعمارية على الاستثمار العام في التصنيع، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية إلى الأفراد بأقلّ التكاليف (M. Meir, 2005)

وقد تميّزت فترة الثمانينات من القرن الماضي بتسارع وتيرة اتّباع الدول النامية للتوجّهات العامة المدعومة من الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية العاملة في مجال التنمية. وقد ترتّب عن ذلك تداعيات سياسية واجتماعية وبيئية، حيث ظهرت فئات اجتماعية استفادت من السياسات التنموية للدول الوطنية من خلال مقايضة الحرية بالتنمية. كما أدّى الاهتمام المطّرد بالنموّ الاقتصادي في البلدان المتقدّمة والناشئة على حدّ السواء إلى المزيد من استخراج الموارد الطبيعية وتخريب المنظومة الأيكولوجية نتيجة سوء استخدام الطاقات غير المتجدّدة، واستنزاف الثروات الغابية والمائية، وتسابق الدول الكبرى في امتلاك الأسلحة النووية التي عرّضت الطبيعة إلى انتهاكات غير مسبوقة. وأفرز هذا التغير في المشهد العالمي، حركات اجتماعية تقودها جمعيات أحبّاء الطبيعة، وأحزاب الخُضر، والعديد من المبادرات الأخرى المضادة للعولمة والمعارضة لهيمنة اقتصادات الدول الصناعية الكبرى على المناويل التنموية في البلدان النامية (سمير امين، 1985). وقد طالبت هذه الحركات بدعم البيئة الطبيعية وإعلان ما يسميه ميشال سار العقد الطبيعي(Michel Serre, 1990) .

وقد أفضى اتّساع هذا الحراك الاجتماعي وانتشاره، كما سنُبيّن لاحقا، إلى ولادة خطاب جديد داخل أروقة الأمم المتحدة. غير أنّ المتأمّل في هذا الخطاب يلاحظ تواصل صلته بالنمو الاقتصادي وبالعولمة. فقد بدت مواقفه ملتبسة منهما، إذْ عوض أن يتوجّه نحو البحث عن آليات للحدّ من سلطان العولمة وهيمنة المنوال الاقتصادي الصناعي - باعتبارهما المُتسبّبان الأساسيان في توسّع الأزمة البيئية وانتشار آثارها عبر القارات - حوّل الأنظار نحو مفهوم التنمية المستدامة الذي استحدثه وتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معتبراً أنّ تحقيق النموّ والرفاهية البشرية قيمة محورية.

في هذا السياق، المُهَدّد للمنظومة الأيكولوجية وللحياة على كوكب الأرض، الذي صاحبته حالة من انعدام المساواة في مواجهة مخاطر العولمة بين البلدان الغنية في شمال الكرة الأرضية وبلدان جنوبها الفقيرة، تمّ بناء مفهوم التنمية المستدامة الذي تبلور أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريّو دو جانيرو (1992). وقد تأسس هذا المفهوم على مقولة مفادها أنّ الممارسات الحالية يجب ألاّ تُشكّل تهديدا لمستوى المعيشة ولا للبيئة بالنسبة للأجيال القادمة. وحتى لا تتعرّض تلك الأجيال إلى الظلم مقارنة بالأجيال الحاضرة، لا بدّ من اقتران التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي، وبالتقدّم الاجتماعي، وبالمحافظة على البيئة. وعلى هذا الأساس وضعت الأمم المتحدة حزمة من الاستراتيجيات تبنّتها جميع الهيئات والحركات المهتمة بشؤون البيئة والحكومات والوكالات الرسمية وغير الحكومية في مختلف الدول النامية. وقد اتسع هذا المفهوم، وأصبح يعني استخدام الموارد المتجدّدة والقابلة للتجدّد لدفع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على التنوّع البيولوجي والنوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الماء والهواء والأرض؛ وأصبح الشعار الذي يجمع سائر الأطراف المهتمة بشؤون التنمية هو تلبية احتياجات الحاضر مع عدم الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها.

ومع تفاقم الأزمة البيئية، ظهر – نهاية الألفية الثانية وخلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة – مفهومٌ جديد ارتبط بشكل وثيق بمفهوم التنمية المستدامة، وهو "الاقتصاد الأخضر"، الذي بات فكرة تُبحر في مراسيها خطابات اقتصادية وبيئية وسياسية وفلسفية، وتَظهرُ الآن بشكل مُطرد في خطب رؤساء الدول، ووزراء البيئة، وفي البيانات الرسمية للمنظمات الدولية والإقليمية، وفي أدبيات المُبشّرين بالليبرالية، وأساتذة الاقتصاد، والخبراء والمستشارين الذين يتقاضون مبالغ ضخمة عن تبشيرنا باكتشاف العلاج الشافي للأزمة البيئية والجواب المناسب لأسئلة مخاطر الانبعاثات الكربونية وتلوثّ مياه البحر والاحتباس الحراري واختلال توازن النظام الأيكولوجي. ورغم الانتقادات التي تُوجّه إلى هذا المفهوم الاستراتيجي، فقد أصبح في الآونة الأخيرة واحداً من استراتيجيات التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتمّ إدراجه ضمن ما يسمى بأهداف الألفية الثمانية، وفي بنود الاتفاق الذي التزمت به جميع البلدان الـ 189 الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال مؤتمر قمة الألفية عام 2000 لإنهاء الفاقة البشرية بحلول عام 2015.

أسس مفهوم "الاقتصاد الأخضر" لمقاربة جديدة بشأن العلاقة المركّبة بين مختلف أبعاد التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. ووضعت الأمم المتحدة مجموعة أهداف مترابطة في شكل خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، بحلول عام 2030. وبحسب هذه الخطة تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر والجوع وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة. ولخّص بنكي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تلك الأهداف قائلا: " مكافحة عدم المساواة، والحد من الفقر، وتوطيد السلام، وضمان الرخاء للإنسانية جمعاء: هذه أهداف كثيرة، وتحقيقها يفترض التخلي عن النماذج الاقتصادية القديمة التي تتميز بالتلوث المتفشي، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية للكوكب" (PNUE, 2011, p. 2). نحن إذن أمام تطوّر في مسار التنمية، يكشف عن ترحيل أهداف التنمية البشرية إلى أهداف التنمية المستدامة، ومنها إلى أهداف التنمية البيئية المستدامة. وبدل أن نصدّق ما تُمطرنا به الحملات الدعائية ماذا لو حاولنا أن نأخذ مسافة من هذا الاندفاع العام ونقرّر أن ننظر للكوكب بمجمله؟ ماذا لو أردنا أن نلخّص ظروف حياة أكثر من سبع مليارات من البشر على وجه المعمورة، كيف سنعبّر عن ذلك فعليًا؟ ما هو واقع الناس الحقيقي اليوم؟

إنّ الأقلّ تشاؤما بيننا سوف يذكر ما يحصل في السودان وفي أثيوبيا وفي نيجيريا وفي رواندا، وفي المناطق التي تعاني صعوبات ضخمة، تختلف كثيرا عما نجده في بلدان الشمال ومناطق أخرى مزدهرة اقتصاديا. ولو اتفقنا مع برونو لاتور حول سؤاله "أين نحطّ؟" (Ou atterrir ?) لوجدنا أنّ مجمل البشرية تتجه مباشرة نحو الكارثة والتدمير الذاتي. يشبّه لاتور حال البشرية إبّان انتخاب رونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية (2017) بحال تيتانيك فيقول: "تدرك الطبقات الحاكمة أن الغرق أمر مؤكد، فهي تمتلك زوارق النجاة، وتطلب من الأوركسترا عزف التهويدات لفترة كافية حتى تتمكن من الاستفادة من الليل المظلم للهروب قبل أن تنتبه الطبقات الأخرى" (Latour, 2017, p. 30-31)

لكن، ودون أن نذهب إلى هذا الحدّ أو ذاك من التشاؤم، نرى أنّه يجدر بشعوب الجنوب المرتبط وجودها، على ما يبدو، "بما تُقرّره بلدان الشمال"، مناقشة لوحة التنمية المستدامة المقدَّمَة لها جاهزة مكتملة، والتفكير فيها بعقل نقدي لإدخال بعض التعديلات عليها، وتحيينها أو رفضها، وبناء بدائل تواءم سياقاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما ذهب إليه دارم البصام في مقالته المُعنونة "سياسات التنمية البديلة في بلدان الثورات العربية" حيث اقترح جملة بدائل تنموية يمكن فهمها بمعنى تجاوز مقاربات الليبرالية الجديدة التي تمّ تطبيقها في بلدان الثورات العربية والتي على حدّ تعبيره "جاءت بنتائج سلبية ساعدت في الواقع على قيام الثورات العربية" (البصام، 2014، ص.69)

وفي نفس هذا السياق العربي، ناقش تقرير "الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي: مسألة وجود"، ديناميكيات السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي، والتفاعلات الثنائية بين هذه الديناميكيات ومجال الصحة. وأشار التقرير، مُعتمدا على البيانات والمؤشّرات الإحصائية المُتوفّرة، إلى أن الخطاب الحالي حول الصحة والسكان والتنمية في العالم العربي فشل إلى حد كبير في تشكيل وعي بأهمية أسئلة البيئة والصحة في السياسات التنموية، خاصة وأنّ التحدّي يتعلّق بوجود مجتمعات بأكملها. ويخلص التقرير إلى أنّ المؤشّرات البيئية والتنموية الضعيفة التي سجلتها أغلب البلدان العربية على مدى العقدين الماضيين تدعو إلى تبني اتجاهات تنموية جديدة. (El-Zein and al 2014) وعلى الرغم من أهمية ما يقترحه التقرير من اعتماد استراتيجية التكامل البيئي الإقليمي في تبادل المياه والطاقة والغذاء والعمالة. فإنّ الوضع السياسي المُعقّد في المطقة العربية يحول دون تحقيق هذه الاستراتيجيات سياسياً. وكما أشار دارم البصّام كانت التغيرات السياسية التي عرفتها بعض بلدان العالم العربي حبلى بالوعود إلاّ أنّها لم تُثمر بدائل حقيقية.

ولعلّ ما يؤكّد مشروعية طرحنا، ما جاء في الإصدار المنبثق عن المؤتمر الرابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية المنعقد في بيروت أبريل/أفريل 2019. وقد حمل هذا الاصدار عنوان: الحدود والايكولوجيا والمشهد: التنمية المستدامة وخصوصية المكان. وتركّزت الورقات العلمية، متعدّدة التخصّصات، على مفهوم "الايكولوجيات" في سياق التغيرات الهائلة في المنطقة العربية، وأيضا في السياق العالمي للأزمة البيئية. وعالج الباحثون والباحثات ما تستحضره الايكولوجيات من وسائل مختلفة يتقاطع من خلالها ما هو اجتماعي وثقافي وطبيعي بطرائق متنوّعة في سياقات مُتعدّدة.(المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2021)

أسئلة البحث

حين دقّقنا النظر في مفهوم "الاقتصاد الأخضر" وفكّكنا عناصره تراءى لنا أنّه لا يعني سوى قسم ضئيل من سكّان المعمورة، وخاصة البلدان المصنّعة التي تحتاج إلى المزيد من الموارد الطبيعية والطاقات الجديدة، للحفاظ على وضعها التنافسي في عالم تحكمه قوانين السوق من جهة، ولتأمين الرفاه لشعوبها من جهة ثانية.

وبدا لنا أنّ "الاقتصاد الأخضر" بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمثّل الرافعة الأكبر للنمو الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، لذلك يؤكّد الخبراء وصنّاع السياسات ذو التوجّهات الليبرالية على أهمّيته الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في بعديها الاقتصادي والبيئي.

من هذا المنطلق، يتساءل بحثنا عن الدور العملي لـ"الاقتصاد الأخضر" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة تشكيل التوازنات المفقودة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في عالم مُتغيّر. ونظرا للتعقيدات النظرية والتطبيقية لهذا المفهوم، رأينا أن نبدأ بتقديم تعريفات مؤسّسية لـ"الاقتصاد الأخضر"، محاولين إبراز طبيعة روابطه بتطوّر خطاب التنمية المستدامة.

ومن هنا تأتي أهمية طرح مسألة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إنها المسألة التي نرى في التمهيد لبحثها أن ننطلق في معالجتها أولا من توقّف نقدي أمام تاريخية مفاهيم التنمية المروّجة في خطابات الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية العاملة في مجال التنمية.

- ما المراد بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟
- ما هي طبيعة الروابط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى يُحقق الاقتصاد الأخضر باعتباره نموذجا قائماً الأهداف التي رسمتها التنمية المستدامة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لـ2030؟

هذه الأسئلة وغيرها ستوجّه بحثنا في هذه الورقة.

في المنهجية وإطار الدلالة

نقترح في هذه الورقة، مُتوكّلين على السوسيولوجيا النقدية وتحليل الخطاب، تفكيك العلاقة المركّبة بين مفهوم "التنمية المستدامة" ومفهوم "الاقتصاد الأخضر" وسيكون مدخلنا – انطلاقا من تعريف لالاند (Lalande, 1996, pp. 277-278) - خطاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتحوّلات التي طرأت على شكله وبنيته ومضمونه. وسواء حلّلنا هذا الخطاب تحليلا عموديا إلى مفردات وكلمات وحدود، أم حللناه أفقيا إلى ملفوظات دالة تتكوّن منها وحداته، جمله وأفكاره ورؤاه، فإننا نجد أنفسنا في كلّ مرة أمام مفاهيم مركّبة يتكوّن كل منها من مفاهيم أخرى لا نستطيع إدراك دلالاتها إلاّ بالقبض على علاقاتها المتبادلة، تلك العلاقات التي يتكوّن من مجموعها الخطاب بوصفه كلاّ ونسقاً ونظاماً (حيمر، 2008، ص.17). وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن ندرك (مع فوكو) أهمية الخطاب باعتباره قوة، وخاصة في التفكير في آليات السيطرة، حيث تشكل فكرة الاتصال الحر والمفتوح أهمية مركزية لبزوغ المؤسّسات الحديثة التي لعبت دورا متزايدا في مراقبة المجتمعات وضبطها والسيطرة عليها. ويبدو أنّ خطابات التنمية تشكّلت في إطار "نظام الحقيقة" الذي يضفي الشرعية على أشكال معينة من الهيمنة ويقدرها ويكافئها، في حين ينزع الشرعية عن أشكال أخرى، وبذلك يصبح الخطاب نفسه أداة للسلطة.

على هذا الأساس، سوف يكون مدخلنا الأساسي للقراءة: خطاب "التنمية المستدامة" في محاولة للكشف عن مبادئه ونظامه وآليات اشتغاله، أي نستعمل نمطا من التحليل الأركيلوجي، قوامه "وصف الأرشيف" (Foucault, 1994, p.786)، الذي يدلّ على "مجموع الخطابات التي تمّ التلفظ بها فعليا (...) كما لو كان ضربا من ممارسة كبرى للخطابات، ممارسةٌ لها قواعدها، وشروطها، واشتغالها ونتائجها وآثارها" (نفسه، ص ص. 772 - 787). ونتجه اتجاها تحليليا نقديا لتأويل الأسس التي يقوم عليها هذا الخطاب: آليات تكونه وتشكّله للكشف عن الدور الذي يقوم به، والقيمة التي يكتسبها في الممارسات، والمعنى الذي يكتسبه لدى الأفراد والجماعات التي تتحدّد هوياتهم بمواقعهم في علاقات قوة هي أشبه ما تكون بعلاقات حرب صامتة سرية، تنبني في ساحاتها الخطابات والسياسات والممارسات، وتتخرّب وتتفكّك في الآن نفسه.

وقد استقرّ رأينا على أن نقسّم هذه الورقة إلى قسمين: نستعرض في القسم الأول منها سياقات بناء مسارات التنمية المستدامة وصولا إلى نشأة مفهوم "الاقتصاد الأخضر"، ونبحث في طبيعة الترابطات بينه وبين المحاور الأساسية لـ "التنمية المستدامة" (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية)، وبينها جميعاً وبين موجة من المفاهيم المستجدة التي باتت تُستعمل في المناقشات والحوارات السياسية والإعلامية والعلمية على حدّ السواء. ومن بين تلك المفاهيم: النمو الأخضر، و"النمو النظيف"، و"التكنولوجيا النظيفة". غايتنا من وراء ذلك تفكيك هذه المفاهيم، وتبسيطها وتقريبها إلى القارئ المختص وغير المختصّ. ثمّ نحاول في القسم الثاني تقديم تصورٍ شامل للجوانب الأكثر دلالة لكيفيات قياس "الاقتصاد الأخضر" وكيفيات تنفيذه في الواقع، لكشف التفاوضات والتسويات بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في خطاب التنمية المستدامة.

1- جينالوجيا خطاب التنمية البيئية المستدامة: آليات تكونه وتشكّله

مع نهاية ستينيات القرن الماضي، ارتفعت وتيرة المناقشات حول الأزمة البيئية والتوزع غير المتكافئ للرأسمال الطبيعي. ولأنّ ثمار النموّ الاقتصادي ومخاطر استنزاف البيئة لا تتوزّع بشكل عادل بين الدول وبين الأجيال، فقد برزت حركات اجتماعية تَمحورَ نضالُها حول مواجهة عدم تكافؤ الفرص بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة، وتعذّر على هذه الأخيرة مجاراة البلدان الصناعية في نمط الاستهلاك، فضلا عن أنّ نمط الاستهلاك القائم لا يمكن إلاّ أنّ يُحقّق النموّ لصالح أقلية مميزة.

1. مأسسة التنمية البيئية المستدامة: برنامج الأمم المتحدة الانمائي

يبدو أنّ الدينامية الاجتماعية-الثقافية التي ميّزت مطلع السبعينيات في عدد من البلدان الغربية؛ مناهضة العولمة والوعي البيئي المتزايد، مثّلت الإطار الموضوعي لتأسيس أول برنامج للأمم المتحدة متخصص في قضايا البيئة (UNPE). كان ذلك في مؤتمر ستوكهولم (السويد) الذي عُقد سنة 1972، وهو أوّل مؤتمر للأمم المتحدة يهتمّ بقضايا البيئة. ومن آثار هذا التوجه الأممي الجديد اتّساع نطاق الاهتمام بالطبيعة وبالآثار السلبية التي تحلّ بها نتيجة الأنشطة البشرية بشكل عام، والعلمية والاقتصادية على وجه الخصوص. وصدر سنة 1971 تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عنوانه "العلوم، النمو، والمجتمع من منظور جديد" وجاء فيه "هناك في أيامنا نوع من ردّ الفعل العاطفي حيال العلم والتكنولوجيا. لقد تأكّدنا بأنفسنا بأنّه إذا كان العلم والتكنولوجيا قد قدّما خدمات جلى للمجتمع، فإنّهما أنتجا بعض السلبيات التي أصابت المجتمع"(OCDE, 1971) . ويبدو أنّ الطلب الاجتماعي المطّرد على قضايا البيئة والتساؤلات حول الأدوار التي تلعبها العلوم والتقدّم التكنولوجي في تخريب الطبيعة واستنزاف مواردها، غذّى التساؤلات التي وقع تناولها من طرف الحكومات في قمة الأرض التاريخية التي انعقدت بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 والذي شاركت فيه 172 دولة (108 منها ممثلة برؤساء دول أو رؤساء حكومات)، حيث اقترحت الأمم المتحدة إعادة التفكير في التنمية المستدامة وإيجاد حلول للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

هذا وقد وقع التمهيد إلى "قمة الأرض" بمفاوضات وأشغال بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع جدول أعمال القرن 21، وهو عبارة عن خطة عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تبناها زعماء العالم في مؤتمر ريو دي جانيرو. وقد تضمنت الخطة سبعة وعشرين مبدأ، من بينها اثنتي عشر مبدأ ركّزت على مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها محور الاهتمام الأساسي. كما حمّلت بقية بنود الإعلان المسؤولية للحكومات عن التنمية المستدامة وحماية النظم الأيكولوجية وترشيد إدارتها (UNCED, 1992).

ومنذ انعقاد قمة الأرض التاريخية التي انعقدت بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 والذي شاركت فيه 172 دولة (108 منها ممثلة برؤساء دول أو رؤساء حكومات)، أصبح مفهوم التنمية البيئية المستدامة مرجعاً لكلّ المؤتمرات الدولية المنظمة تحت راية الأمم المتحدة، مثل مؤتمر السكّان بالقاهرة (1994)، ومؤتمر كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية (1995) ومؤتمر بيكين حول المرأة (1995) ومؤتمر إستانبول حول المستوطنات البشرية المستدامة (1996). كما عُقدت في العام 1997 دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مُخصصَةً للبيئة، وتُعرف أيضا باسم "قمة الأرض 5+" واعتنت بدراسة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وتمّ اقتراح برنامج لمواصلة التنفيذ (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1997). وفي العام 2000، وضعت قمة الألفية الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، ومن بين المبادئ التي مثّلت الإطار المرجعي لأهدافها: التزام الدول والحكومات المجتمعة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر/أيلول 2000، بإقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم،

واعتبار التحدي الأساسي الذي تواجهه البشرية في مستهلّ الألفية الثالثة هو عدم التكافؤ في توزّع تكاليف العولمة؛ ومن هذا المنطلق أصبح احترام الطبيعة من بين القيم الأساسية الحيوية للعلاقات الدولية؛ إذ "يجب توخّي الحذر في إدارة جميع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة..." (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2000). وركّز الهدف السابع للألفية على كفالة الاستدامة البيئية، أي إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الحكومات من أجل إيجاد حلول لانحسار وفقدان الموارد الطبيعية، والحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول العام 2010.

دفع تقييم حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية، والوقوف على ما تمّ تحقيقه في مجال التنمية المستدامة منذ قمة الأرض وما تمخّض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية، المجتمعين خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية بجوهانسبورج في العام 2002، إلى اعتماد خطة جديدة لمرحلة ما بعد 2015، ترسم جملة من الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في العالم في أفق 2030، وتميّزت الخطة بدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية للتنمية.

ومن بين أهداف التنمية المستدامة لسنة 2017، ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، تتيح إمكانية استخدام الموارد بكفاءة، ما يُمكّنُ من تقليل أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة. ولتحقيق هذه الغاية ركّز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، وضمان إدارة الموارد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تُخفف من أثرها على البشر وعلى البيئة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، الهدف 12). أدّى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية المستدامة ليتمّ التحوّل من مجرّد مفهوم تنمية بشرية مصحوبة ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات التنمية. وقد أصبحت هذه التغييرات مطلوبة في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لإدامة رأس المال الطبيعي والحدّ من التدهور البيئي.

2. التحوّل نحو مسار الاقتصاد الأخضر

في سياق السجالات حول الأزمة البيئية ارتفعت أصوات تنادي بضرورة التحوّل نحو "الاقتصاد الأخضر"، لتحقيق أهداف الألفية في التخفيف من وطأة الانحباس الحراري على سكّان كوكب الأرض، وحماية النظام الأيكولوجي بالتقليص من مستوى الانبعاثات الكربونية. تجدُرُ الإشارة إلى أنّ ظهور هذا المصطلح لأول مرة كان سنة 2008 خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قبل أن تتبنّاه الجمعية العامة سنة 2009، عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012 "ريو +20" تحت عنوان "الاقتصاد الأخضر هل أنت مشارك؟"؛ ومنذ ذاك التاريخ أصبح مصطلح "الاقتصاد الأخضر" يتصدّر خطاب الاقتصاديين والبيئيين والسياسيين والإعلاميين على حدّ السواء.

1.2 نشأة المفهوم وسياقات تطوّره

تم استعمال مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لأول مرة في تقرير صدر عام 1989 لصالح حكومة المملكة المتحدة، أنجزته مجموعة من خبراء الاقتصاد البيئيين، تحت عنوان "مخطط للاقتصاد الأخضر" (Pearce & al, 1989). وقد تم تكليف مؤلّفي التقرير بمهمة تقديم المشورة لحكومة المملكة المتحدة حول ما إذا كان هناك تعريف إجماعي لمصطلح "التنمية المستدامة" والآثار المترتبة عليه، لقياس التقدم الاقتصادي وتقييم المشاريع والسياسات. وبصرف النظر عن عنوان التقرير، لا توجد أي إشارة أخرى داخل التقرير إلى مصطلح "الاقتصاد الأخضر"، الذي يبدو أنّه استخدم كفكرة من قبل المؤلفين.

ورغم أن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" لم يحظ إلا مؤخراً باهتمام دولي كبير، إلا أن سياسات الاقتصاد الأخضر كانت محل مناقشة وتحليل على مدى عقود من الزمان من جانب خبراء الاقتصاد والأكاديميين وصنّاع سياسات التنمية، وخاصة في مجالات الاقتصاد البيئي والإيكولوجي. كما نوقشت تدابير سياسة الاقتصاد الأخضر بالتفصيل في المفاوضات الدولية، بما في ذلك، كما رأينا، سابقا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992، الذي تضمن مبادئ تعزز:

- تدويل التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية (المبدأ 16)
- والقضاء على الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين (المبدأ 8).

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2008، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة "الاقتصاد الأخضر" بهدف توفير الدعم السياسي للاستثمار في القطاعات الخضراء، ولتخضير القطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية و/أو مرتفعة التلوث. وكجزء من هذه المبادرة، كلّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد المؤلفين الأصليين لخطة الاقتصاد الأخضر بإعداد تقرير بعنوان "الصفقة الخضراء العالمية الجديدة" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009)، الذي اقترح مجموعة من الإجراءات السياسية التي من شأنها تحفيز التعافي الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تحسين استدامة الاقتصاد العالمي. ودعت الخطة الخضراء العالمية الجديدة الحكومات إلى تخصيص حصة كبيرة من التمويل التحفيزي للقطاعات الخضراء وحددت ثلاثة أهداف:

- التعافي الاقتصادي؛
- القضاء على الفقر؛
- خفض انبعاثات الكربون وتدهور النظم البيئية.

كما اقترحت وضع إطار لبرامج التحفيز الأخضر، فضلاً عن السياسات المحلية والدولية الداعمة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، أعدت مجموعة الأمم المتحدة للإدارة البيئية تقريراً بعنوان "العمل نحو اقتصاد أخضر متوازن وشامل" (UNEMG, 2011). وحظي هذا المفهوم باهتمام دولي كبير على مدى العشرية الماضية باعتباره أحد الموضوعين اللذين تناولهما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) عام 2012. وقد تناولت أجندة القرن الحادي والعشرين هذه المبادئ بمزيد من التفصيل ودعت إلى تطوير استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تتضمن تدابير من أجل: دمج البيئة والتنمية، وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية الفعالة، والاستخدام الفعال للأدوات الاقتصادية والسوق وغيرها من الحوافز، وإنشاء أنظمة للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة (UN, 2013).

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بـ"الاقتصاد الأخضر"، فإن المفاوضات بين الدول الأعضاء بشأن هذا المفهوم في الفترة التي سبقت مؤتمر ريو+20 كانت صعبة. ويبدو أنّ الصعوبة ارتبطت، من جهة أولى، بالافتقار إلى توافق دولي حول تعريف "الاقتصاد الأخضر"، وظهور مصطلحات ومفاهيم مترابطة ولكنها مختلفة على مدى السنوات الأخيرة (مثل النمو الأخضر، والتنمية المنخفضة الكربون، والاقتصاد المستدام، والاقتصاد المستقر... الخ)، ومن جهة ثانية إلى غياب الوضوح حول ما تشمله تدابير سياسة الاقتصاد الأخضر، وكيف تتكامل مع الأولويات والأهداف الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، فضلاً عن غياب الخبرات في تصميم وتنفيذ ومراجعة تكاليف وفوائد سياسات الاقتصاد الأخضر.

2.2 الاقتصاد الأخضر في خطابات الأمم المتحدة

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، فإن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهة الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. وفي أبسط تعبير له، يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر اقتصادًا منخفض الكربون، وكفؤًا في استخدام الموارد، وشاملًا اجتماعيًا (PNUE, 2011, p16). يمكن أن نلاحظ أنّ هذا المفهوم لا يضع حدّا للنمو الاقتصادي، بل على العكس يسعى إلى تعزيز النموّ المتوافق مع الاستدامة البيئية. ولعلّ الفكرة الرئيسية لهذا التعريف قيامه على مقايضة دائمة، بدت - في خطابات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - لا مفر منها، بين الاستدامة البيئية والنموّ الاقتصادي.

3.2 مسار النمو الأخضر

أقرت وثيقة نتائج قمة "ريو+20" المعنونة "المستقبل الذي نريده"، بأن الاقتصاد الأخضر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (الأمم المتحدة، 2012، ص16-17). ومنذ ذلك الحين، سعت أعداد كبيرة ومتزايدة من البلدان بنشاط إلى اتباع مسار "النمو الأخضر"، بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، مثل الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، ومبادرة الفقر والبيئة، ومنصة المعرفة للنمو الأخضر، ومعهد النمو الأخضر العالمي، وغيرها، على أساس المشاركة والتعميم والتعاون والتضامن والمرونة والفرص والاعتماد المتبادل (PNUE, 2015).

يعود أصل مفهوم "النمو الأخضر" إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ففي المؤتمر الوزاري الخامس للبيئة والتنمية الذي عقد في آذار/مارس 2005 في سيول، اتفقت 52 حكومة وأطراف أخرى من أصحاب المصلحة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على تجاوز خطاب التنمية المستدامة واتباع مسار "النمو الأخضر". ولتحقيق هذه الغاية، تبنوا إعلاناً وزارياً (شبكة مبادرة سيول للنمو الأخضر)، وخطة تنفيذ إقليمية للتنمية المستدامة. وقد شكل هذا بداية لرؤية أوسع "للنمو الأخضر" كمبادرة إقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، نُظِرَ لها باعتبارها استراتيجية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية (وخاصة الهدف 2 والهدف 7 المتعلقين بالحد من الفقر والاستدامة البيئية) (UNESCAP, 2012)

ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن النمو الأخضر يعني تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على النمو الأخضر أن يحفز الاستثمار والابتكار اللذين من شأنهما دعم النمو المستدام وإيجاد فرص اقتصادية جديدة (OECD, 2011).

من جهتها قدّمت الرئاسة المكسيكية، إلى مجموعة العشرين، سنة 2012، مفهوم "النمو الأخضر الشامل" باعتباره أولوية شاملة على أجندة التنمية. ووجّه منظمات دولية أخرى ومراكز تفكير ومؤسّسات أكاديمية اهتمامها إلى النمو الأخضر، بما في ذلك البنك الدولي وقادة النمو الأخضر. حيث أطلق البنك الدولي في فيفري/فبراير 2012، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمعهد العالمي للنمو الأخضر منصة دولية جديدة لتبادل المعرفة في المكسيك (منصة المعرفة للنمو الأخضرGGKP)، وهي شبكة

عالمية من الخبراء والمنظمات المتخصصة في تزويد مجتمعات السياسة والأعمال والتمويل بالمعرفة والتوجيه والبيانات والأدوات اللازمة للانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل، من خلال تعزيز وتوسيع الجهود الرامية إلى تحديد فجوات المعرفة الرئيسية في نظرية وممارسة النمو الأخضر ومعالجتها، ومساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ السياسات للتحرك نحو الاقتصاد الأخضر.

ويبدو من خلال الأدبيات التي اطلعنا عليها أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف النمو الأخضر، حيث نجد التعريفات التالية:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "النمو الأخضر يدور حول تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011، ص. 4).
- البنك الدولي: "النمو الذي يعتمد على الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، يكون نظيفا لأنه يقلل من التلوث والآثار البيئية، ويكون قادرا على الصمود لأنه يأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية ودور إدارة البيئة ورأس المال الطبيعي في الوقاية من الكوارث الطبيعية. ويجب أن يكون هذا النمو شاملا". (البنك الدولي، 2012، ص. 2)

يمكن القول أنّ تعريف (ODCE) للنمو الأخضر يتضمّن شرطا قوياً على حالة رأس المال الطبيعي، إذ جاء في هذا التعريف، أنه يجب على النمو الأخضر أن يكون قادراً على الاستمرار في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولا يفترض تعريف البنك الدولي نتائج فيما يتعلق بمخزون رأس المال الطبيعي، بل يعني ضمنا ضرورة بذل الجهود فيما يتعلق بضغوط النشاط البشري على البيئة، واستجابة الاقتصاد في مواجهة المخاطر البيئية. ولأنه يتطلب بذل الجهود وليس احتساب النتائج، فإن النمو الأخضر كما حدده البنك الدولي أقل تقييدا.

في ضوء التعريفات السابقة، بدا لنا أنّ مسار النمو الأخضر المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية تركّز على جوانب متبادلة التعزيز للسياسة الاقتصادية والبيئية. إذ هي تأخذ في الاعتبار بدرجة أولى القيمة الكاملة لرأس المال الطبيعي كعامل إنتاج ودوره في النمو، وتولي اهتماما للسبل الفعّالة من حيث التكلفة، للتخفيف من الضغوط البيئية لإحداث انتقال نحو أنماط جديدة من النمو تتجاوز العتبات البيئية الحرجة المحلية والإقليمية والعالمية. والنمو الأخضر حسب هذا التوجّه لديه القدرة على معالجة التحديات الاقتصادية والبيئية وفتح مصادر جديدة للنمو من خلال اقتراح حزمة من الحوافز:

- الإنتاجية: وضع حوافز لتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد والأصول الطبيعية: تعزيز الإنتاجية، والحد من النفايات واستهلاك الطاقة، وجعل الموارد متاحة للاستخدام بأعلى قيمة.
- الابتكار: فرص الابتكار التي تحفزها السياسات والظروف الإطارية التي تسمح بأساليب جديدة لمعالجة المشاكل البيئية.
- أسواق جديدة: إنشاء أسواق جديدة من خلال تحفيز الطلب على التكنولوجيات والسلع والخدمات الخضراء؛ وخلق إمكانات لفرص عمل جديدة.
- الثقة: تعزيز ثقة المستثمرين من خلال زيادة القدرة على التنبؤ والاستقرار فيما يتعلق بكيفية تعامل الحكومات مع القضايا البيئية الكبرى.
- الاستقرار: ظروف اقتصادية أكثر توازناً، وتقليص تقلبات أسعار الموارد، ودعم ضبط الأوضاع المالية من خلال، مراجعة تكوين الإنفاق العام وكفاءته وزيادة الإيرادات من خلال تسعير التلوث.

يبدو أن النمو الأخضر، جيء به، من أجل الترويج لفكرة أنّ الاقتصاد الأخضر ينطوي على منوال اقتصادي أكثر "تخضيرا" واعتدالا، وبالتالي يكون قبوله أسهل من قبل الجهات الفاعلة، الاقتصادية والبيئية على حدّ السواء، على المدى القصير أو المتوسط، لتحقيق التنمية المستدامة في بعديها البيئي والاقتصادي. ومع ذلك، أثبتت بعض التجارب (كندا - الكيبيك) أن هذه المرونة في التحول إلى النمو الأخضر لا تلبي بالضرورة متطلبات الحفاظ على مخزون رأس المال الطبيعي، وهو ما يتضمنه تعريف النمو الأخضر وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما لاحظنا عدم وجود وصفة واحدة تناسب جميع البلدان لتنفيذ استراتيجيات النمو الأخضر. فتحويل مسار النمو الاقتصادي إلى مسار أخضر يعتمد على السياسات والأطر المؤسّساتية، ومستوى التنمية، والموارد المتاحة، ونقاط الضغط البيئي المحددة. وهو ما جعل البلدان المتقدمة والناشئة والنامية تواجه تحديات وفرصاً شديدة التباين.

4.2 مسار النمو النظيف

إنّ تعريف النمو النظيف يكاد يكون معادلاً لتعريف النمو الأخضر. فهو يؤكّد، من جهة أولى، تأثير النمو النظيف كما النمو الأخضر على النمو الاقتصادي والاستدامة؛ حيث عرّف المعهد الكندي للمناخ (CCI) النمو النظيف بأنه شكل من أشكال النمو الاقتصادي الشامل الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات الغاز، وزيادة المرونة المناخية وتحسين صحة السكان (CCI, 2020, v). فمشاريع النمو النظيف هي تلك التي تساهم في جعل الاقتصاد أقوى وأقل تلويثًا وأكثر شمولاً وأكثر مرونة (Cavlin Trottier, 2023)، ومن جهة ثانية فالنمو النظيف مقيد، مثل مسار النمو الأخضر الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، غير أنه يتضمن متطلبات تتعلق بإدراج "البصمة البيئية" وتقليلها إلى أدنى حد. والواقع أن شرط "استدامة الموارد الطبيعية" يعني ضمناً الحفاظ على مخزون رأس المال الطبيعي.

فالنمو الأخضر، كما النمو النظيف، يمثّل كلاهما حالة من التحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، أي أنّهما لا يتوضّحان على حقيقتهما إلاّ إذا أبصرنا بهما الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة كما يوضّحه الجدول عدد1.

الجدول (1) مقارنة مفاهيم الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والنمو النظيف، و اتحاد العناصر التي تشملها هذه التعريفات مع أبعاد التنمية المستدامة.

الاقتصاد الأخضر	النمو	الأخضر	النمو النظيف	العناصر المشتركة
(UNEP)	(OCDE)	(MB)	(CCI)	
الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسّن في رفاهية الانسان.	تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.	النمو الاقتصادي	النمو الاقتصادي	تحسين النجاعة الاقتصادية و الرفاهية بعد اقتصادي
والمساواة الاجتماعية			الشامل	الزيادة في الانصاف. بعد اجتماعي
ويقلّل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية		الذي يتسم بالمرونة لأنه يأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورأس المال الطبيعي في الوقاية من الكوارث الطبيعية		الجدّ من المخاطر البيئية أو زيادة المرونة. بعد بيئي
وندرة الموارد الأيكولوجية.	ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهيتنا.		والمستدام، ويضمن استدامة الموارد	المحافظة على مخزون رأس المال الطبيعي. بعد بيئي
		ويقوم على الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية،	والتقليل من بصمتها البيئية الطبيعية.	الانخفاض النسبي في تدفقات الموارد الطبيعية. بعد بيئي
			وهو نظيف لأنه يقلل من التلوث والآثار البيئية.	لانخفاض النسبي في تدفقات البقايا. بعد بيئي

المصدر: الباحثة

يبيّن الجدول عدد 1، أن مفاهيم الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والنمو النظيف - على الرغم من بعض الفروق الصغيرة -لها نفس الغايات، أي أنّ النمو الاقتصادي يجب أن يتوافق مع مبادئ الاستدامة البيئية (النمو الأخضر- النمو النظيف) مع الاشارة إلى تحقيق هدف العدالة (النمو الأخضر الشامل). ونفهم من الجدول عدد 1، أنّ البعدين البيئي والاقتصادي في العناصر المشتركة للاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والنمو النظيف أكثر حضورا من البعد الاجتماعي.

كلّنا يعلم أن النمو الاقتصادي الذي يتأسّس على التقدّم الصناعي والتكنولوجي والعلمي، لا بدّ أن يكون مصحوبا بانبعاثات الغاز، وبتزايد التدخّل البشري في الطبيعة، ممّا يجعلنا أمام خيارين: النمو الاقتصادي أو الحدّ من المخاطر البيئية؛ أي بين المضي قدمًا نحو النمو الاقتصادي، أو التخلّي عن ذلك لتحقيق الأهداف البيئية والحفاظ على الطبيعة. حيث لم تبق إلا جوانب ضئيلة من الطبيعة لم يلحقها التدخّل البشري الذي اشتمل حتى الآن على مجالات النمو الحضري، والإنتاج الزراعي والحيواني، والسدود والمصانع المائية، وبرامج تطوير الطاقة النووية. وفي تظافر نتائج هذه العمليات، بمجموعها، لم يبق ما يمكن الوقاية من عواقبه بصورة مسبقة. ونظرا للغموض والتكتّم الذي يحيط بأسباب المخاطر البيئية، لم تتضح لحدّ الآن السبل الفُضلى لمعالجتها، ولم تتحدّد المسؤولية للقيام بإجراء واضح لتحاشيها أو الحدّ منها (Beck, 1995). فهل تضطرّ البلدان الصناعية إلى التضحية بنموّها الاقتصادي وتقدّمها في مجال علوم الذرة والزراعات المعدّلة جينيا؟ وكيف يمكن للشركات الكبرى أن تحافظ على موقعها التنافسي في السوق العالمية في مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؟ هل يمكن أن يؤدي

الوعد بالتقنيات النظيفة إلى تعويض فرص العمل والإيرادات إذا كانت قطاعات الانبعاثات الكربونية القوية تُنشَأُ أساسًا للاستثمارات ولتلبية حاجيات السوق من المواد المُصنّعة؟

يبدو أنّ التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر ومسارات النمو الأخضر والنمو النظيف باتت مواضيع سجالية داخل العديد من الجامعات والمؤسّسات البحثية التي تهتمّ بالبيئة وبكيفيات مواجهة التغيرات المناخية، وخاصة تداعيات الاحتباس الحراري على حياة سكّان الكوكب. وهي أيضًا تمثّل مراكز اهتمام صنّاع السياسات بشكل خاص في الدول المتقدّمة التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة المخاطر البيئية، وفي الوقت نفسه إعادة إنعاش الاقتصاد بعد جائحة كوفيد 19.

2- وسائل تخضير الاقتصاد

إنّ مسار الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة يشمل عدة طرق أو وسائل تتمحور بشكل أساسي حول الإنتاج، وحول استجابة المؤسّسات. ويبدو أن الاقتصاد الأخضر يستبعد بعض الطرق، مثل "اقتصاد إعادة البناء"، الذي يتوافق مع المزيد من التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19 (UNEP-MAP, Barcelona Convention). ويرتبط "اقتصاد إعادة البناء" باستعادة النظم الإيكولوجية، وهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تساهم أيضًا في النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات البيئية التي تعود بالفائدة على السكان بشكل مباشر. غير أنّ الاقتصاد الأخضر يعمل بشكل رئيسي من خلال أنشطة الإنتاج الاقتصادي، وبدرجة أقل من خلال التدابير المباشرة لحماية أو استعادة النظم البيئية. وفي الاقتصاد الأخضر، يتم تحفيز النمو من خلال الاستثمارات التي تسعى إلى:

- الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث؛
- زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية؛
- منع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

1. نموذج الاقتصاد الدائري

يُوصَف النموذج الاقتصادي السائد الحالي بأنه خطي، حيث تُستخدم أكثر من 90% من الموارد المستخرجة للاقتصاد العالمي مرة واحدة فقط، ثم يتم التخلص منها. وهذا يهدر الموارد المادية ذات القيمة الاقتصادية، ويضر بالبيئة بشكل غير ملائم، ويولد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يمكن تجنبها. يقترح نموذج الاقتصاد الدائري، رؤية لاقتصاد يغلق حلقات المواد، ويحسن استخدام الموارد، ويقلل من مستوى الموارد الخام المستهلكة. وهو يفعل ذلك باستخدام مزيج من الاستراتيجيات ونماذج الأعمال. ومع انتقال هذا النموذج من الطموح إلى الممارسة في بلدان حول العالم، يوضح عدد متزايد من الأمثلة كيف يمكن تطبيقه في مختلف قطاعات الاقتصاد (Circle Economy, 2020).

يهدف الاقتصاد الدائري، باعتباره نظام إنتاج وتبادل واستهلاك، إلى:

- تحسين استخدام الموارد في جميع مراحل دورة حياة المُنتج أو الخدمة، ضمن منطق دائري.
- مع التقليل من البصمة البيئية والمساهمة في رفاهية الأفراد والجماعات.

ويعدّ الاقتصاد الدائري، الأداة الأفضل لتخضير الاقتصاد، مما يؤثر على الإنتاج والاستهلاك على السواء. وفي مثل هذا الاقتصاد، تتطلب أنشطة الاستهلاك والإنتاج استخراجًا أقل للموارد الطبيعية، لأنها تستخدم بشكل أكثر عقلانية ومن ثم يتم إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها بأشكال مختلفة داخل الاقتصاد، وبالتالي يتم تقليل الضغط على البيئة (ESCWA, 2023).

إنّ ما يميّز الاقتصاد الدائري هو الاستهلاك الأقل للموارد، والحفاظ على النظم البيئية، والاستخدام المتكرر للمنتجات، وتمديد عمر المنتجات والمكونات وإعادة استخدام الموارد.

غير أنّ التحول إلى الاقتصاد الدائري يتطلّب إدخال تغييرات في جميع مجالات اقتصاد السوق، سواء من جهة العرض: منتجات وخدمات (قطاعات استخراج الموارد والإنتاج والتحويل والتوزيع)، أو من جهة الطلب (تعديل الاستهلاك). ويتميز هذا التحول أيضا بالإدارة الفعالة للنفايات ومراعاة التجارة العالمية. وبالتالي فإن الاقتصاد الدائري يمثّل تخطيطاً يشمل الاقتصاد بأكمله، ويسمح بتطوير مجموعة متماسكة من الوسائل لتخضير الاقتصاد. ويمكن تحديد وسائل تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري في: التخطيط البيئي، وترشيد الاستهلاك والاستخراج، تقليل كثافة استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، الاقتصاد التضامني، التجديد والابتكار، إعادة التدوير والتسميد ...الخ

2. التكنولوجيات النظيفة

تشير التكنولوجيات النظيفة أو "clean Tech" ، إلى التكنولوجيات التي لا تسبب التلوث. وبشكل عام، تساعد هذه التقنيات أيضًا في الحد من التأثير البيئي من خلال توفير الطاقة، والحد من النفايات، وتوفير الوظائف الضرورية، مثل المراقبة عن بعد وصيانة المعدات، مع انبعاثات كربونية محدودة. وتشمل أمثلة التكنولوجيات البيئية مجموعة واسعة من التطبيقات الصناعية، فضلا عن المنتجات والخدمات

والبنية التحتية المستدامة. ظهر مصطلح تكنولوجيا نظيفة في فرنسا خلال سبعينيات القرن العشرين، وهي تُحدّد تقنيات الإنتاج الحديثة الأقلّ تلويثا والأكثر اقتصادا وامتثالا للقانون (فاطس ويدو، 2022، ص 339). ويشير مصطلح التكنولوجيا النظيفة إلى التكنولوجيات والمنتجات والخدمات التي تقدم فوائد للمستخدمين ذات قيمة مساوية أو أكبر من تلك التي توفرها البدائل التقليدية، مع الحد من التأثير على البيئة الطبيعية وتعظيم الاستخدام الفعال والمستدام للطاقة والمياه والموارد الأخرى (The China GreenTech Report 2009, p9) . وقد حدّدت المبادرة الصينية للتكنولوجيا النظيفة تسعة قطاعات لسوق التكنولوجيا الخضراء، مع التركيز على سبعة في هذا التقرير (الطاقة التقليدية النظيفة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية للطاقة الكهربائية، والمباني الخضراء، والنقل الأنظف، والصناعة النظيفة، والمياه النظيفة).

من جهتها تعرّف هيئة الإحصاء الكندية (Statistique Canada 2017)التكنولوجيا الخضراء بأنها "جميع العمليات أو المنتجات أو الخدمات التي تقلل من التأثيرات البيئية من خلال:

- أنشطة حماية البيئة التي تمنع أو تقلل أو تقضي على التلوث أو غيره من التدهور البيئي؛
- أنشطة إدارة الموارد التي تؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية، وبالتالي منع استنزافها؛
- استخدام المنتجات التي تم تكييفها لتستهلك موارد وطاقة أقل بكثير من الكميات المحددة في المعيار الصناعي.

وتقدم هيئة الإحصاء الكندية قائمة بالمنتجات والخدمات التي تعتبر تكنولوجيات نظيفة، وتقوم بتحيين معايير التصنيف مع تطور التقنيات. وفي الواقع، فإن ما يسمى بالسلع "المكيفة"، أي التي لا تكون وظيفتها الأساسية ذات دلالة بيئية، ولكنها مكيفة بحيث يتم تقليل آثارها على البيئة، تصنّف مع مرور الوقت ضمن قائمة السلع "العادية" التي لم تعد جزءا من مجال التكنولوجيات النظيفة.

هكذا يمكننا القول من خلال التعريفات السابقة أنّ التكنولوجيات النظيفة هي التقنيات التي تهدف إلى تقليص المخلّفات والانبعاثات الكربونية في عملية الإنتاج، مع الحدّ من استهلاك الطاقة، وتشمل استخدام الابتكارات قليلة التكلفة، والمنتجات المستدامة، وذلك بهدف تحسين النظم الأيكولوجية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من التقنيات النظيفة تمثل وسيلة لجعل الاقتصاد أكثر دائرية.

3. الممارسات التجارية المسؤولة بيئياً

ركّز الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على تعزيز نماذج الاقتصاد الدائري وممارسات الإنتاج والاستهلاك المسؤولة والمستدامة. ويعتمد إحراز تقدم إلى حد بعيد على الأطر التنظيمية القوية والحوافز المالية وحملات التوعية العامة. لذا يكون من مصلحة الشركات التجارية – حسب هذه النماذج – إيجاد حلول جديدة تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. حيث توجد حاجة إلى فهم أفضل للتأثيرات البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات، سواء لدورات حياة المنتج، أو كيفية تأثرها بالاستخدام ضمن أنماط الحياة (الأمم المتحدة، 2015، ص.30).

وجاء في الغاية السادسة للهدف 12 أنّ الممارسات المسؤولة بيئيًا، تعني تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والمتعدّدة الجنسيات، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. ما يعني ضمناً التزامًا عالميًا يهدف إلى دمج التنمية المستدامة بشكل عرضي في جميع أنحاء نموذج أعمال الشركات (نفسه)

ومن بين الأنشطة التي تُعتبر مسؤولة بيئيا نذكر: تحسين النقل وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتقليل من استهلاك الطاقة والمياه والموارد الطبيعية والوقود، وكذلك المنتجات التي تعتبر خطرة أو ضارة بالبيئة، وتحسين صحة الموظفين وسلامتهم، وبذل الجهود لتوظيف قوى عاملة متنوعة، وتعزيز آليات الحوكمة والأخلاقيات الصحية، ونشر معلومات شفافة وعادلة (التسويق والتواصل المسؤول)، والحد من التأثيرات السلبية على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي.

الجدول (2) التعاريف والروابط بين مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والتقنيات النظيفة

التنمية المستدامة				
الاقتصاد الأخضر				
			الاقتصاد الدائري	التقنيات النظيفة
التعريف	التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة. هي تنمية اقتصادية واجتماعية	الاقتصاد الذي يؤدي إلى: التحسين في رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد.	الاقتصاد الدائري هو نظام الإنتاج والتبادل والاستهلاك: يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد في جميع مراحل دورة حياة السلعة أو الخدمة، في منطق دائري، مع تقليل البصمة البيئية ومن خلال	المنتجات والخدمات والعمليات المستخدمة لقياس الأضرار البيئية أو منعها أو الحد منها أو تقليلها أو تصحيحها، بما في ذلك تلك التي توفر الموارد أو تسبب

التنمية المستدامة				
	مستمرة دون الضرر بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها التنمية. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1987)		المساهمة في رفاهية الأفراد والمجتمعات.	ضررًا أقل للبيئة من نظيراتها
العلاقة		مقاربة لتنفيذ التنمية المستدامة.	نظام تخضير الاقتصاد الذي له تأثير على الإنتاج والاستهلاك.	سبل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر، وخاصة التركيز على الإنتاج.

المصدر: الباحثة

ملاحظات ختامية

- تهميش خطاب الاقتصاد الأخضر للبعد الاجتماعي

تبيّن ممّا فات، أنّ خطاب التنمية المستدامة في علاقة بالاقتصاد الأخضر، من حيث المبدأ، يؤكّد على العناصر القابلة للقياس (النمو الاقتصادي والبصمة البيئية)، أي تلك التي يمكن تسجيلها وقياسها وحسابها وتغييرها، وعناصر تكميلية بقيت خارج القياس (الأبعاد الإنسانية/الاجتماعية التي لا يمكن قياسها على الإطلاق). وبما أنّ التنمية المستدامة هي مقاربة يُفترض أنّها تأسست على خطاب ثلاثي الأبعاد: بيئي - اقتصادي - اجتماعي، فلا يمكن أن يكتفي المهتمون بالتنمية المستدامة بالتفاوض مع الاقتصاد والبيئة لإيجاد توافق بينهما وإهمال/تهميش البعد الاجتماعي- الانساني. خاصة وأنّ المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام 1992، عرّف التنمية المستدامة بأنّها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، وفي هذا إشارة إلى أهمية "العدل" في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي، و"الإنصاف" في تلبية حاجات أجيال المستقبل. إلا أنه، كما يبينه الواقع، لم تَجْرِ إلى الآن تلبية الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من البشر في البلدان المُصنّفة ناشئة أو في طريق النمو، من الحاجات الأساسية والضرورية.

- الربط بين التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

فقد ترجمت مسارات التنمية المستدامة (الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والنمو النظيف) وأدوات تحقيقها (الاقتصاد الدائري والتكنولوجيات النظيفة...الخ) محاولة الربط بين التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكاملٍ ما بينهما عبر مفهوم الاقتصاد الأخضر. وقد عبّر عن ذلك منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "نحو اقتصاد أخضر" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص.9)، فضلا عن أنّنا لم نُلاحظ في استراتيجيات التنمية المستدامة ترجمة عملية لتوافقات ما بين احتياجات الجيل الحالي وتحسين نوعية حياته في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة ووظائفها، فما بالك باحتياجات الأجيال المقبلة.

- عدم الالتزام بإيجاد أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

والملاحظ أيضا أنّ الشركات العابرة للقوميات، التي تمثّل أحد العناصر الجوهرية في صلب عملية العولمة، تغطّي ثلثي التجارة الدولية. وهي مؤسّسات تُنتج السلع وخدمات السوق في أكثر من بلد واحد. وقد تكون هذه الشركات مؤسّسات عملاقة تنتشر وتتقاطع عملياتها في أنحاء مُتفرّقة من العالم، وتتجاوز أنشطتها حدود البلدان التي نشأت فيها (غدنز، 2005، ص.125). وقد توسّعت هذه الظاهرة توسّعاً مُثيراً بظهور ثلاث شبكات ضخمة من الأسواق الإقليمية: السوق المشتركة في أوربا، وإعلان أوساكا بضمان التجارة الحرة المفتوحة (2010) في آسيا والمحيط الهادي، واتفاقية نافتا للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين نشطت الشركات العملاقة المتمركزة في الاقتصاديات الصناعية في توسيع عملياتها في الدول النامية.

ويبدو أنّ هذه الشركات، على الرغم من الوعود التي قطعتها بلدانها على نفسها لمنظمة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، لم تلتزم بإيجاد حلول جديدة تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ونستدلّ على ذلك بالممارسات التجارية غير المسؤولة خلال جائحة كوفيد 19، خاصة فيما يتعلّق بالتنافس بين المخابر الكبرى حول إنتاج الأدوية والتلاقيح ومسالك توزيعها، ممّا تسبّب في مئات آلاف الوفيات في مختلف أنحاء العالم. وتأكيدا لهذا ما جاء في خطة التنمية المستدامة للعام 2030 :" جائحة كوفيد 19 هي مكالمة إيقاظ غير مسبوقة تكشف عن عمق عدم المساواة وتُظهر بدقة أوجه الخلل التي تتصدى لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ".

في ظلّ ما توصّلنا إليه تتأكّد ضرورة إعادة التفكير في مسارات التنمية القائمة؛ ويمكن الانطلاق من أطروحة برونو لاتور التي تربط بين الأزمة البيئية وأزمة القيم. إذ لفت هذا الأخير انتباهنا إلى ضرورة البحث عن أرضية جديدة تحطّ عليها البشرية في زمن الأنثروبوسين لأنّ الخبراء وعلماء البيئة وصنّاع السياسات تعاملوا مع الأزمة البيئية على أنّها أزمة طبيعة، بينما يذهب لاتور إلى أن "الأزمة البيئية كما نفهمها الآن، ليست أزمة الطبيعة، ولكنها أزمة متعدّدة الأشكال من العلاقات بين الوقائع والقيم، بين ما يدخل ضمن الحسابات الاقتصادية وما هو خارجها، بين التعريفات الكلاسيكية للإنسان وللطبيعة والتعريفات القديمة للعلم الذي لا يقبل الجدل، والأشكال الجديدة للبحث أو الاستكشاف الجماعي. فالتحولات التي عرفها العلم والسياسة والأخلاق أعمق بكثير من تلك التي عرفتها الطبيعة"(Latour, 1997, p.97).

قائمة المصادروالمراجع

- أمين. س. (1985). أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي. القاهرة.
- الأمم المتحدة (1997). الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة. الأمم المتحدة نيويورك.
- الأمم المتحدة (2000). الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الأمم المتحدة نيويورك.
- الأمم المتحدة (2012). تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو 20-22 حزيران/يونية 2012. الأمم المتحدة نيويورك.
- الأمم المتحدة (2015). **قرار**اتخذته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الجمعية العامة الدورة سبعون، الأمم المتحدة نيويورك.
- الأمم المتحدة (2023). الخروج من المأزق: مقتطفات من تقرير التنمية البشرية 2024/2023.
- الإسكوا (2011). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، ملخص تنفيذي: الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) القاهرة 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011.
- الإسكوا (2023). الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية. تقرير التنمية البشرية 2010 عدد خاص في الذكرى العشرين.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011). نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات، www.unep.org/greeneconomy
- البصام د. (2014)، "سياسات التنمية البديلة في بلدان الثورات العربية"، *عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية*، العدد9 – المجلد الثالث- صيف 2014. صص.27-66
- حيمر ع . س. (2008). في سوسيولوجيا الخطاب: من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
- غدنز أ. (2005). علم الاجتماع، (فايز الصياغ، مترجم)، (ط.4)، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت. (العمل الأصلي نشر في 2001).
- فاطس ن ويدو م. (2022). "التكنولوجيا النظيفة كاستراتيجية تدعم التنمية المستدامة، (إشارة إلى حالة النقل المستدام في ألمانيا)"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 13/ العدد: 1. صص. 337- 359.
- الكردي، م. ع. (1992). نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية.
- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (2021)، الحدود والإيكولوجيا والمشهد: التنمية المستدامة وخصوصية المكان، بيروت.
- Amadou Niang, Sébastien Bourdin et André Torre,(2020) L'économie circulaire, quels enjeux de développement pour les territoires ?, *Développement durable et territoires* [En ligne], Vol. 11, n°1 | Avril 2020, mis en ligne le 30 avril 2020, consulté le 22 octobre 2024. http://journals.openedition.org/developpementdurable/16902
- Banque Mondiale (2012). *Inclusive Green Growth. The Pathway to Sustainable Development*, [En ligne], Washington, 171 p. siteresources.worldbank.org/EXTSDNET/Resources/Inclusive_Green_Growth_May_2012.pdf
- CCAC (2024), https://www.ccacoalition.org/ar/news/climate-and-clean-air-coalition-convenes-countries-and-experts-accelerate-action-methane-abatement-and-avoid-worst-climate-crisis
- CCI (2020), 11 façons de mesurer la croissance propre, Institut Canadienne pour des choix climatiques. PDF (institutclimatique.ca)
- Dan Honig (2018), *Navigation by Judgment Why and When Top-Down Management of Foreign Aid Doesn't Work*, Oxford: Oxford University Press.

- *El-Zein A, Jabbour S, Tekce B, Zurayk H, Nuwayhid I, Khawaja M, Tell T, Al Mooji Y, De-Jong J, Yassin N, Hogan D.*(2014), *Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival.* https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/24452051/
- Faucault Michel (1994), *Dits et écrits*, bibliothèque des sciences humaines, 4 vols. Paris: Editions Gallimard.
- Green Growth Knowledge Platform (2016). About GGKP, [En ligne]
- Gustavo Esteva, Salvatore Babones and Philipp Babcicky (2013), *The Future of Development A Radical Manifesto*, Policy Press.
- Lalande André (1996), *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, Paris : PUF.
- Latour, Bruno (1997), « crise des valeurs ?ou crise des faits », in Actes du colloque *Ethique et Environnement*, La Documentation Française, pp.95-104.
- ----------,(2017), ou atterir ?, comment s'orienter en politique, La Découverte, Paris.
- M. Meir Gerard (2005), Biography of a Subject : An Evolution of Development Economics. Oxford : New York, Oxford University Press.
- Serres Michel, (1990), *le contrat naturel*, Paris, François Bourin.
- Statistique Canada (2017), Système de classification des industries de l'Amérique du Nord (SCIAN) Canada 2017 version 3.0. https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/12-501-x/12-501-x2016003-fra.pdf
- OECD, *OECD (2011), Towards Green Growth, OECD Green Growth Studies, OECD Publishing,* Paris, https://doi.org/10.1787/9789264111318-en. https://climateinstitute.ca/publications/streamlining-clean-growth-project-approvals/
- PNUE-MAP, (2019) Investing to Build Back Better, Barcelone convention. 2-5 décember 2019.
- https://www.unep.org/unepmap/covid-19/investing-build-back-better
- PNUE, (2015) *Uncovering Pathways towards an Inclusive Green Economy: A Summary for Leaders.*
- PNUE, Rapport Annuel 2011. www.unep.org/annualreport
- PNUE,(2010) *Green Economy: Developing Countries Success Stories.*
- United Nations, Sustainable Development, United Nations Conference on Environment & Development, Rio de Janerio, Brazil, 3 to 14 June 1992. Agenda 2021. http://www.un.org/esa/sustdev/agenda21
- United Nations.(2013) Agenda 21: Earth Summit: The United Nations Programme of Action from Rio.
- OCDE (1971), Science et sociétés, une perspective nouvelle, rapport du groupe spécial du secrétaire général sur les nouveaux concepts des politiques de la science. Paris : OCDE.

جدول المختصرات

UN	**الأمم المتحدة**
UNCED	**مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية**
UNDESA	**إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية**
UNEP – PNUE	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
UNESCAP	**لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ**
OCDE	**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
EEA	**وكالة البيئة الأوروبية**
GGKP	**شراكة المعرفة للنمو الأخضر**